الأهرام

المصدر: الوفد
التاريخ: ١٤ يوليو ١٩٩٥

هذه حقوق مصر في مياه النيل

لمصر الحق في الرقابة علي مجري النيل من المنبع حتي المصب

الاتفاقات الدولية تنص على عدم المساس بحصص المياه

إهدار ٤ مليارات متر مكعب من المياه سنويا بسبب تدهور الأوضاع فى الجنوب السودانى

ماهى حقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل؟ وماهى أهم الاتفاقات التى تحدد هذه الحقوق؟ وما تأثير المشروعات المائية التى تخطط لها بعض دول حوض النيل على حصة مصر من المياه؟ وهل حقيقة ستواجه مصر عجزا فى المياه العذبة مع مطلع هذا القرن؟

وهل يستطيع نظام ترابية السودان أو غيره التلاعب بحصة المياه المصرية والبالغ قدرها ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا؟

الدراسة الحديثة التى أعدتها المجالس القومية المتخصصة حول استراتيجية مياه النيل تجيب على هذه التساؤلات وتكشف بوضوح المزاعم التى تحاول النيل من أمن مصر المائى، وتحدد الدراسة ومن خلال الوثائق التاريخية والمعاهدات والاتفاقات الدولية المبرمة حق مصر الكامل فى الرقابة على طول مجرى النيل من منبعه حتى مصبه وحقها فى إجراء البحوث والإشراف على تنفيذ المشروعات في دول الحوض وتكشف الدراسة المواقف السلبية التى تنتهجها بعض الدول والتى تؤثر على الاستخدام الأمثل لمياه نهر النيل.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وزارة سعد زغلول رفضت انتهاكات «اللنبي» لحقوق مصر التاريخية في مياه النيل

لا يوجد فى العالم بلد يعتمد كل الاعتماد على نهر واحد مثلما تعتمد مصر على النيل.. فالنيل يمد مصر بنحو ٩٨٪ من الاحتياجات المائية فالأمطار التى تسقط على الساحل الشمالى والمياه الجوفية بالصحراء الشرقية والغربية وفى سيناء لا تتجاوز فى مجموعها ٢٪ من موارد مصر المائية.

وتؤكد الدراسة القيمة للمجالس القومية المتخصصة إنه إذا سارت مصر على سياسة استهلاك ١٥٠ الف فدان سنويا وخلال السنوات العشر القادمة فإنها سوف تستهلك كل نصيبها من ماء النيل وكل ما يمكن استخدامه من المياه الجوفية وإنها سوف تواجه عجزا محققا فى المياه العذبة مع مطلع القرن القادم إن لم تبادر إلى زيادة مواردها المائية وبمشروعات تزيد من نصيبها فى مياه النيل.

والمتأمل لخريطة حوض نهر النيل يتضح له الآتى:

إن مصر هى دولة المصب ويشاركها فى حوضه ثمان دول هى السودان واثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا وزائير ورواندا وبوروندى.

إن السودان يلى مصر فى حاجته لمياه النيل إذ لن نصفه الشمالى قليل المطر. فى أوائل القرن الحالى وبعد إقامة خزان أسوان عقد اتفاق بين الحكومتين المصرية والسودانية نص على تحديد مساحة الأراضى السودانية التى يمكن إمدادها بالمياه الطبيعية بعشرة آلاف فدان، وبعد تعلية الخزان فى عام ١٩١٢، زيدت مساحة الرى الصيفى المصرح به للسودان إلى ٢٠ الفا من الأفدنة وحتى عام ١٩١٩ لم تكن الحكومة السودانية قد انتفعت بهذا الحق إلى أن تنبه الإنجليز بعد قيام ثورة ١٩١٩ إلى ضرورة البحث عن مصدر آخر لزراعة وتصدير القطن لمصانع لانكشير فاتجهت أنظارهم إلى الأراضى الخصبة الواقعة بين النيل الأزرق والأبيض والمعروفة بأرض الجزيرة. وقد اقترحت الحكومة السودانية فى ذلك الوقت إقامة سد «سنار» على النيل الأزرق لرفع المياه إلى المستوى الذى يضمن تغذية الترعة الرئيسية لمشروع الجزيرة، وتم بناء السد المذكور فى عام ١٩٢٥ والاتفاق على أن يكون الحد الأقصى التى تروى بمياهه ٣٠٠ الف فدان فقط.

إنذار واحتجاج

وعقب مقتل السردار. فى عام ١٩٢٤ قدم المندوب السامى اللورد اللنبى للحكومة المصرية إنذارا جاء فيه ان حكومة السودان سوف تزيد المساحة التى تروى بالجزيرة على ٣٠٠ الف فدان وهنا رفضت وزارة سعد زغلول الإنذار احتجاجا على عدم احترام الاتفاقية السابقة وعندما رأى اللورد اللنبى غضبة الشعب المصرى الثائر على التهديد بانتقاص حقوقه فى مياه النيل اضطر إلى الاعتذار والكتابة إلى رئيس الوزراء فى

عبدالهادى راضى

ذلك الوقت مشيرا إلى ان الحكومة البريطانية وخلال الأربعين عاما الماضية قد اعتنت بتنمية الزراعة فى مصر وأن بريطانيا ومهما كان حرصها على تقدم السودان فإنها لا تعتزم بأى حال انتهاك الحقوق الطبيعية والتاريخية لمصر فى مياه النيل. وتلى هذا الاعتراف إبرام اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩ إلى ان أبرمت الاتفاقية الثانية وهى اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل بين مصر والسودان عام ١٩٥٩.

● هذا عن مصر والسودان أما اثيوبيا وهى إحدى أهم دول حوض النيل إذ ينحدر منها إلى مصر حوالى ٨٤٪ من المياه وتقع داخل حدودها بحيرة «تانا» منبع النيل الأزرق وروافده وكذلك نهر السوباط وروافده ونهر العطبرة وروافده.

حق مصر تاريخى

● وإذا كان هذا هو الشكل العام لخريطة دول حوض النيل فما هى أهم الاتفاقيات التى أبرمت بين مصر وهذه الدول والتى تؤكد لحقية مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل؟

تذكر دراسة المجالس القومية المتخصصه انه ومنذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر كانت الدول المستعمرة لأى منطقة من حوض النيا حريصة فيما تبرمه من اتفاقيات علم النص صراحة على الحقوق التاريخية والطبيعية فى مياه النيل لمصر وعد السماح بإقامة أى عمل يمس من قريب ا بعيد كمية المياه التى تصل لمصر او تأخي مواعيد وصولها وذلك لأن مصر لم تكن لتتغاضى عن المساس بهذه الحقو وتحت أى ظرف من الظروف. ومن أهـ الاتفاقيات التى توضح حقوق مصر فم مياه النيل:

١ ــ بروتوكول روما الموقع فى أبريا ١٨٩١ بين بريطانيا وايطاليا بشأ ترسيم الحدود بين اريتريا والسودا وينص على تعهد ايطاليا بالامتناع عر إقامة أى أعمال على نهر العطبرة قد يكو من شأنها التأثير بدرجة محسوسة علم كمية مياه النهر والذى يعد أحد الروافـ الأساسية التى تغذى النيل للمصرى.

٢ ــ اتفاق الكونغو وبريطانيا عا ١٨٩٤ وينص بأن تتعهد الكونغو بعد السماح بإقامة أى أشغال على نهر سمليكى او نهر أسانجو يكون من شأنه خفض حجم المياه المتدفقة فى بحيرة البرت.

٣ ــ اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٠٢ بين بريطانيا واثيوبيا وفيها تعهد منليك الثانى امبراطور اثيوبيا بعدم إقامة أى مشروعات سواء على النيل الأزرق او بحيرة تانا او على نهر السوباط. ويكون من شأنها التأثير على نهر النيل.

٤ ــ الاتفاق المعقود فى ديسمبر ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا وتعهدت فيه الأطراف الثلاثة بالمحافظة على مصالح مصر فى حوض النيل وتنظيم مياه النهر وروافده.

٥ ــ مذكرات متبادلة بين بريطانيا وايطاليا عام ١٩٢٥ وتنص على الاعتراف بالحقوق المائية لمصر والسودان واحقية مواطنى البلدين فى استخدام المياه.

٦ ــ اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩ والمبرمة بين مصر والسودان وارتكزت

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

على تقرير لجنة مياه النيل التى شكلت برئاسة خبير هولندى والعضو المصرى عبدالحميد سليمان باشا والإنجليزى «ماكيجر بحر» وتنص على ضرورة المراعاة الكاملة لمصالح مصر المائية وعدم الاضرار بحقوقها الطبيعية فى مياه النيل، وقد اشتملت الاتفاقية على عدة بنود منها تنظيم مواعيد ومعدلات سحب السودان لحصصها المائية وفترات الحظر وتحديد السعة الكلية لخزان «سنار» وتحديد المناسيب خلفه، وتحديد تصرفات ترعة الجزيرة بمتوسطات عشرة أيام. وتقنين جدول الملء النهائى للخزان وتحديد المناطق التى تروى بالطلمبات ريا دائما أو موسميا.

● وعقب اتمام هذا الاتفاق بدأ سريان الإجراءات الخاصة بالتنفيذ وأهمها:

— عدم سريان إقامة أى أعمال رى أو توليد قوى بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية.

— عدم اتخاذ أى إجراءات على النيل وفروعه يكون من شأنها انقاص مقدار الماء الذى يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصول أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضررا به صالح مصر.

— تقدم الحكومة السودانية كل التسهيلات اللازمة للقيام بدراسة ورصد الأبحاث المائية لنهر النيل بالأراضى السودانية.

— إذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمال على النيل وفروعه فى السودان لزيادة حصة المياه تتفق مقدما مع السلطات المحلية ويكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها.

اتفاقية ١٩٥٩

● وكان على مصر قبل أن تبدأ فى تنفيذ السد العالى أن تتفق مع السودان على قسمة مياه النيل وعلى التعويضات التى تدفعها للأراضى والممتلكات السودانية التى سوف تغرقها مياه التخزين أمام السد والتى سوف تمتد نحو ١٥٠ كم داخل الحدود السودانية. ونظرا لأن اتفاقية مياه النيل المعقودة فى عام ١٩٢٩ بين البلدين قد نظمت الاستفادة بمياه النيل ولم يشمل مداها ضبطا كاملا لمياه النهر فقد ابرمت اتفاقية ثانية بين مصر والسودان وانتهى الاتفاق والذى وقع فى الثامن من شهر نوفمبر ١٩٥٩ بمقر وزارة الخارجية بالقاهرة على الآتى:

— تحديد الحقوق المكتسبة لمصر والسودان فى مياه النيل بمقدار ٤٨ مليار متر مكعب لمصر و ٤ مليار مترات مكعب سنويا للسودان.

— إنشاء عدة مشروعات لضبط النهر وتوزيع فوائدها بين البلدين ومن بينها مشروع السد العالى.

— أن تنشىء السودان خزان الروصيرص على النيل الأزرق.

— تحسب الفائدة من السد العالى على أساس متوسط إيراد النهر الطبيعى عند أسوان ٨٤ مليار متر مكعب سنويا.

— تدفع مصر لحكومة السودان مبلغ ١٥ مليون جنيه كتعويض شامل عن الاضرار التى تلحق بالممتلكات السودانية وتتعهد حكومة السودان بأن تتخذ إجراءات ترحيل السكان فى منطقة حلفا.

— يبحث الطرفان ما يتصل باستغناء مصر عن مياه خزان جبل الأولياء.

— تتولى السودان بالاتفاق مع مصر إنشاء مشروعات لزيادة إيراد النهر فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزل ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض. ويكون صافى فائدة هذه المشروعات من نصيب البلدين مناصفة. — الموافقة على إنشاء هيئة مشتركة من البلدين من مهامها رسم الخطوط الأساسية للمشروعات التى تهدف إلى زيادة إيراد النهر والإشراف على تنفيذ المشروعات التى تقرها الحكومتان ووضع نظم تشغيل الأعمال التى تقع على النيل داخل وخارج حدود السودان وبالاتفاق مع الدول الأخرى.

— أن تضع الهيئة نظاما لما ينبغى أن تتبعه البلدان فى حالة السنوات الشحيحة الإيراد. بما لا يوقع ضررا على أى منهما.

● كما نصت الاتفاقية الأخيرة على بحث مصر والسودان لمطالب الدول الأخرى فى استقلال مياه النيل على أن يتفقا على رأى وموقف موحد بشأنها.

مشروعات مشتركة

● ولمصر والسودان عدة مشروعات

تحقيق:
ماجد محمد

مصر تواجه عجزا فى المياه عام ٢٠٠٠ والحل فى زيادة الموارد المائية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

مشتركة للانتفاع بمياه النيل وهى تنقسم إلى قسمين:

الأول: مشروعات داخل حدود السودان وتهدف إلى استقطاب الفواقد فى مناطق السدود والمستنقعات ومن هذه المشروعات مشروع المرحلة الأولى من قناة جونجلى ومشروعا جنوب وشمال بحر الغزال ومشروع مستنقعات مشار «حوض نهر البارو».

ثانيا: مشروعات خارج حدود السودان مثل مشروع خزان بحيرة البرت والمرحلة الثانية من قناة جونجلى ومشروع خزان بحيرة تانا.

● وتؤكد دراسة للمجالس القومية المتخصصة إنه نظرا لحاجة مصر إلى المزيد من المياه خاصة مع أوائل القرن القادم. فلابد من استقرار الأمن بجنوب السودان مع البدء فى استكمال ودراسة مشروعى بحر الغزال.

وعن المشروعات المقترحة والتى تخطط لها بعض الدول تقول الدراسة أن بعض دول حوض النيل تخطط منذ سنوات لإقامة عدد من المشروعات على روافد النيل كما يخطط بعضها الآخر لسحب مياه البحيرات لو لأغراض أخرى. وكل هذا يقتضى ضرورة الحفاظ على حقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل وتطالب الدراسة بضرورة التعرف على كل ما يجرى من مشروعات داخل دول حوض النيل وإن كانت مصر بصفة عامة تسعى لمساندة هذه الدول شريطة أن يكون هناك اتفاق على ما يمكن تنفيذه ودون المساس بحقها فى مياه النيل. ومن المشروعات التى تعتزم أثيوبيا تنفيذها وشرعت فى بعضها بالفعل. مشروعات حول حوض النيل الأزرق ويبلغ عددها ٣٣ مشروعا للرى ولتوليد الكهرباء وهناك مشروعات أخرى مازالت قيد التنفيذ منها إنشاء محطة لتوليد الكهرباء على بحيرة تانا بمعاونة يوغسلافية وإنشاء سد على نهر فيشا لزراعة قصب السكر. كما تقوم المجموعة الاقتصادية للسوق الأوروبية بعدة مشروعات لتوفير مياه الرى للمنطقة المحيطة ببحيرة تانا ولتوليد الكهرباء من البحيرات الواقعة جنوب غرب أثيوبيا.

كما تقوم روسيا وحسب ماذكرته الدراسة ببناء سد صغير على نهر «البارو» لرى عشرة آلاف هكتار.

مخالفات صريحة

وتعتزم أثيوبيا إقامة ٣ سدود أخرى لرى ١٠٠ ألف هكتار حتى سنة ٢٠٠٠ كذلك تشرع تنزانيا ورواندا وبوروندى فى إقامة عدة مشروعات للرى وتوليد الطاقة على نهر «الكاجيرا» على بحيرة فيكتوريا وهذه المشروعات تستنزف كميات غير قليلة من المياه المتدفقة للنهر وتعتبر مخالفة صريحة للقواعد الدولية والأعراف الخاصة بالأنهار الدولية. وتنظيم الانتفاع بمياهها وليس سرا أن نقول أن المشروعات الأثيوبية الجديدة وما سوف تستقطعه من مياه تبلغ سبعة مليارات من الأمتار المكعبة سنويا من شأنها قد تؤثر تأثيرا بالغا فى نصيب مصر من مياه النيل. والغريب فى هذا كله أن أثيوبيا تقف ومنذ سنوات موقفا سلبيا من أية محاولة للاتفاق مع دول حوض النيل لدراسة استغلال مياه النيل الاستغلال الأمثل.

حقوق مكتسبة

● وقد أوصت دراسة المجالس القومية المتخصصة بضرورة أن تكون سياسة مصر تجاه الحفاظ على حقوقها المائية واضحة ومعلنة لكافة الأطراف وأن تقوم وزارتا الأشغال والخارجية بوضع خطة عاجلة للحفاظ على حقوق مصر فى مياه النيل لزيادة الموارد المائية المصرية. ولفتت الدراسة إلى إنشاء هيئة فنية مشتركة لدول حوض النيل لدراسة كافة مشروعات تنمية الموارد المائية والكهرومائية. وعلى ضوء الاحتياجات الفعلية لكل دولة دون المساس بالحقوق المكتسبة لمصر فى مياه النيل.

● وأوصت الدراسة بأن تقوم الحكومة المصرية بتنبيه دول حوض النيل ولا سيما أثيوبيا والتى تقوم حاليا بأعمال على روافد النيل دون الرجوع إلى مصر للحصول على موافقتها بمدى تأثير هذه الأعمال على كميات المياه التى تصل إلى مصر. وقيامها بعرض احتياجاتها المائية على دول حوض النيل وتحديد مقدار العجز فيها حيث أن حصة مصر من المياه ومنذ اتفاقية ٥٩ تمثل جمودا فى الموارد المائية خاصة مع احتياجات السكان المتزايدة فى السنوات الأخيرة من الماء والغذاء

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية